**السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي**

**وأثرها على الاستقرار النقدي في ظل التحول الرقمي**

**\*الدكتور صفاء الشمري**

**المقدمة**

**يشهد العالم تحولات رقمية واسعة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن بينها القطاع المالي الذي يشهد تطورًا متسارعًا في أدوات الدفع الإلكتروني، التكنولوجيا المالية، والعملات الرقمية.**

**وفي هذا السياق، تلعب السياسة النقدية دورًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار النقدي وضمان كفاءة أداء النظام المالي. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي على الاستقرار النقدي في ظل التحول الرقمي، مع تقييم التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول.**

**الإطار النظري والمفاهيمي**

**تعريف السياسة النقدية وأهدافها**

**تُعرّف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها البنوك المركزية من أجل التحكم بعرض النقد، أسعار الفائدة، ومستويات التضخم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. تتمثل أهداف السياسة النقدية في:**

**• تحقيق استقرار الأسعار.**

**• دعم النمو الاقتصادي.**

**• تقليل البطالة.**

**• تحقيق الاستقرار المالي.**

**أدوات السياسة النقدية**

**تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى:**

**• الأدوات التقليدية: مثل سعر الفائدة، عمليات السوق المفتوحة، والاحتياطي الإلزامي.**

**• الأدوات غير التقليدية: مثل التيسير الكمي والقيود الائتمانية.**

**مفهوم الاستقرار النقدي وأهميته**

**الاستقرار النقدي يُشير إلى قدرة الاقتصاد على الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة، وثبات قيمة العملة الوطنية، ومنع التقلبات الحادة في الأسواق المالية.**

**التحول الرقمي في الأنظمة المالية**

**يشمل التحول الرقمي في القطاع المالي استخدام التقنيات الحديثة مثل:**

**• الدفع الإلكتروني: المحافظ الرقمية، بطاقات الائتمان، والتحويلات الفورية.**

**• التكنولوجيا المالية (FinTech): التي تساهم في تسريع العمليات المالية.**

**• العملات الرقمية: مثل العملات المشفرة والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs).**

**السياسة النقدية في العراق – تحليل نقدي**

**أدوات السياسة النقدية في العراق**

**يعتمد البنك المركزي العراقي على عدة أدوات للتحكم في الاستقرار النقدي، أبرزها:**

**• إدارة سعر الصرف.**

**• التحكم في الكتلة النقدية عبر عمليات السوق المفتوحة.**

**• تحديد أسعار الفائدة على الإقراض والإيداع.**

**التحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق**

**• الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات السعرية.**

**• ارتفاع معدلات التضخم بسبب الإنفاق الحكومي والتغيرات في سعر الصرف.**

**• نقص الشمول المالي بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية وضعف الثقافة المصرفية.**

**تقييم كفاءة السياسة النقدية في العراق**

**• فعالية الإجراءات المتبعة في كبح التضخم.**

**• مدى نجاح البنك المركزي في تحقيق استقرار سعر الصرف.**

**• تأثير السياسة النقدية على معدلات الاستثمار والتشغيل.**

**أثر التحول الرقمي على السياسة النقدية والاستقرار النقدي في العراق**

**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز كفاءة السياسة النقدية**

**• تحسين سرعة انتقال تأثير السياسة النقدية.**

**• تعزيز الشمول المالي وزيادة كفاءة المدفوعات الرقمية.**

**• تقليل الاعتماد على النقد الورقي وتحسين السيطرة على الكتلة النقدية.**

**المخاطر المحتملة للتحول الرقمي على الاستقرار النقدي**

**• المخاطر الأمنية: ازدياد التهديدات السيبرانية.**

**• عدم الاستقرار النقدي بسبب زيادة التعاملات غير المنظمة.**

**• إمكانية التأثير على أدوات السياسة النقدية التقليدية نتيجة توسع العملات الرقمية.**

**اتجارب دولية مقارنة**

**دراسة حالات من دول متقدمة ونامية**

**• تجربة الصين في تعزيز المدفوعات الرقمية وربطها بالسياسة النقدية.**

**• تجربة السويد في الحد من النقد الورقي وتعزيز استخدام العملات الرقمية.**

**• تجربة الهند في تبني نظام الدفع الإلكتروني الواسع النطاق.**

**الدروس المستفادة وتطبيقها على العراق**

**• أهمية تطوير بنية تحتية رقمية قوية.**

**• ضرورة توفير تشريعات تدعم التحول الرقمي وتحمي النظام المالي.**

**• تحسين التنسيق بين الجهات المالية والتكنولوجية.**

**التوصيات لتعزيز دور البنك المركزي العراقي في ظل التحول الرقمي**

**تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي**

**• تطوير أنظمة المدفوعات الرقمية.**

**• دعم انتشار الخدمات المصرفية الرقمية.**

**تطوير التشريعات المالية الرقمية**

**• وضع قوانين تنظم التعامل بالعملات الرقمية.**

**• تعزيز آليات الأمن السيبراني في المؤسسات المالية.**

**تحسين كفاءة أدوات السياسة النقدية باستخدام التكنولوجيا**

**• استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في التنبؤ النقدي.**

**• تعزيز استخدام البلوك تشين لضمان الشفافية في التعاملات المالية.**

**استراتيجيات لمواجهة التحديات الرقمية**

**• رفع مستوى الوعي المالي حول التعاملات الرقمية.**

**• توفير برامج تدريبية للعاملين في القطاع المصرفي لمواكبة التطورات التكنولوجية.**

**الخاتمة**

**تشكل التحولات الرقمية فرصة كبيرة لتعزيز فعالية السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي في العراق، إلا أنها تحمل أيضًا تحديات تستدعي استراتيجيات متقدمة من قبل البنك المركزي. تتطلب المرحلة القادمة تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين البيئة التنظيمية، والاستفادة من التجارب الدولية لضمان تحقيق التوازن بين التحول الرقمي والاستقرار النقدي.**

**\*دكتوراه فلسفة في القانون العام – الفرع الإداري**

**كلية القانون – جامعة بغداد**

**مستشار غرفة تجارة بغداد**